الأمم المتحدة

E/ECA/COE/42/4/Rev.1

Distr.: General
15 February 2024

Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
لجنة خبراء مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين
الاجتماع الثاني والأربعون

شلالات فيكتوريا، زمبابوي (حضوريا وعبر الإنترنت)، ٢٨ شباط/فبراير–١ آذار/مارس ٢٠٢٤
البند ٣ من جدول الأعمال*
لمحة عامة عن التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها أفريقيا مؤخرًا

لمحة عامة عن التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها أفريقيا مؤخرًا

أولا– الأداء الاقتصادي

ألف– نمو ضعيف في سياق عالمي بطيء

١– رغم التشديد القوي للسياسات النقدية والشكوك المستمرة التي تكتنف السياسات والناجمة عن الاضطرابات المتعددة الناجمة عن تغير المناخ والصراعات ومصادر أخرى، حافظ الاقتصاد العالمي على مرونته في عام ٢٠٢٣ بفضل انخفاض أسعار الطاقة والغذاء، وتزايد الاستهلاك في الصين وتحسن النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية. غير أنه من المتوقع أن يؤثر ارتفاع مستويات الديون، وتزايد تكاليف الاقتراض، واستمرار انخفاض الاستثمار، وضعف التجارة العالمية، وتصاعد المخاطر الجيوسياسية، على النمو العالمي في الأجلين القصير والمتوسط. ونتيجة لذلك، من المتوقع أن يتباطأ النمو العالمي من حوالي ٢,٧ في المائة في عام ٢٠٢٣ إلى ٢,٤ في المائة في عام ٢٠٢٤، قبل أن يتحسن بشكل معتدل بحيث يصل إلى ٢,٧ في المائة في عام ٢٠٢٥، وهي معدلات تقِل جميعها عن متوسط المعدل قبل جائحة فيروس كورونا (كوفيد–١٩) الذي يبلغ ٣ في المائة، كما هو موضح في الشكل الأول.[١]

* E/ECA/COE/42/1

[١] يستند التحليل الوارد في هذا القسم إلى:
World Economic Situation and Prospects 2024 (United Nations publication, 2024).

A.24-00247

الشكل الأول:

النمو العالمي والإقليمي في الناتج المحلي الإجمالي، ٢٠١٨-٢٠٢٥ (نسبة مئوية)

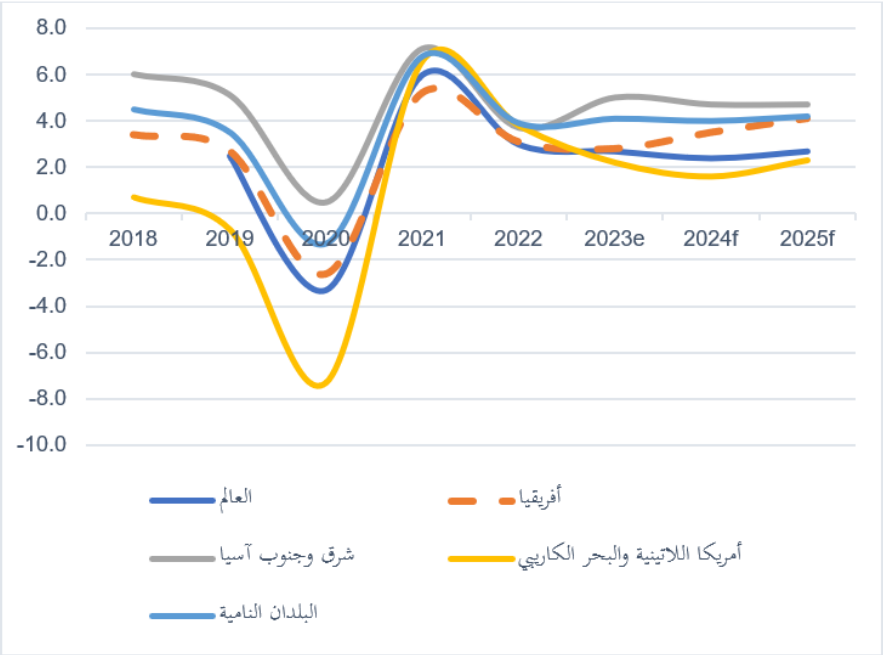

المصدر: *World Economic Situation and Prospects 2024* (United Nations publication, 2024).
ملاحظة: e، تقديرات؛ f، تنبؤات.

٢- لقد انخفض النمو الاقتصادي الأفريقي إلى متوسط قدره ٢,٨ في المائة في عام ٢٠٢٣، الأمر الذي يُعزى إلى تشديد السياسات النقدية، وتقييد الطلب على الصادرات الأفريقية، والحرب في أوكرانيا، ما أدى إلى ارتفاع تكاليف الغذاء والوقود، وإعاقة تدفق أموال التنمية عبر القارة، وضيق هامش المناورة المالي وإعاقة حركة السلع والخدمات. ومن المتوقع أن يتحسن النمو تحسنا طفيفا في عام ٢٠٢٤، ليرتفع إلى ٣,٥ في المائة ثم إلى ٤,١ في المائة في عام ٢٠٢٥، وهو ما ينبِئ بانخفاض التباطؤ في عام ٢٠٢٣. وعزز صافي الصادرات النموَّ الاقتصادي الأفريقي في عام ٢٠٢٣، يليه الاستهلاك الخاص وإجمالي الاستثمار الثابت، وهي عوامل من المتوقع أن تستمر في دعم النمو في الأجلين القصير والمتوسط، كما هو مبين في الشكل الثاني، رغم تباطؤ النمو العالمي والضائقة التي تمر بها الأوضاع المالية العالمية.

٣- ومن المتوقع أن يؤثر استمرار تباطؤ الاقتصاد العالمي، والضائقة التي تمر بها الأوضاع المالية العالمية، وارتفاع مستويات الديون في البلدان الأفريقية، والارتفاع النسبي لمعدلات التضخم، على آفاق النمو في المنطقة في الأجلين القصير والمتوسط.

الشكل الثاني:

نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومكوناته، أفريقيا، ٢٠٢٠-٢٠٢٥ (نسبة مئوية)

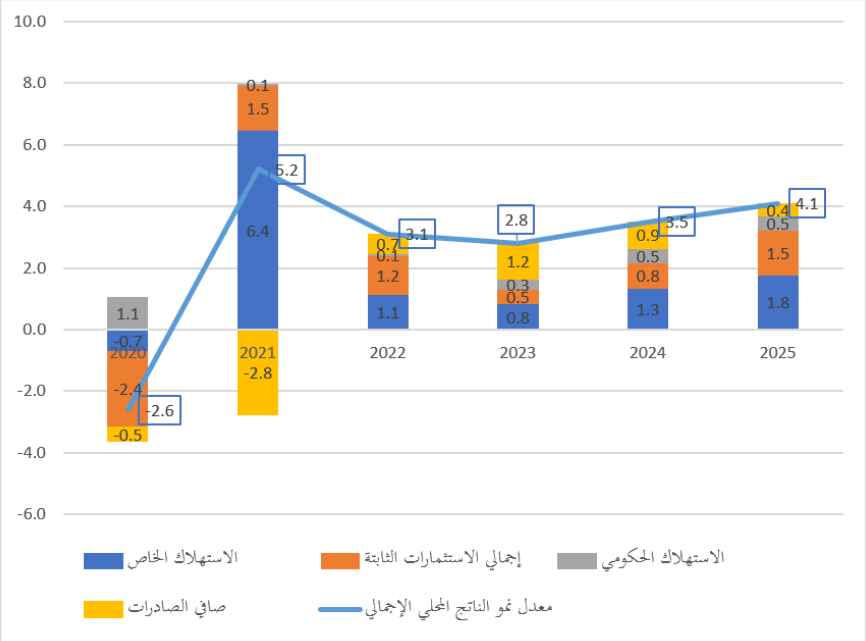

المصدر: *World Economic Situation and Prospects 2024* and Economic Commission for Africa (ECA) estimates and forecasts

باء- مناطق شرق وشمال وغرب أفريقيا تواصل قيادة النمو

٤- على الصعيد دون الإقليمي، كان النمو الاقتصادي في أفريقيا خلال العام الماضي مدفوعا بشكل رئيسي بالنمو في شرق أفريقيا وغربها وشمالها، كما هو مبين في الشكل الثالث. ففي شرق أفريقيا، وبعد التعافي القوي من جائحة كوفيد-١٩ في عام ٢٠٢١، انخفض النمو بصورة طفيفة إلى ٥,٤ في المائة و٥ في المائة في عام ٢٠٢٢ وعام ٢٠٢٣، على التوالي.[٢] ويعزى هذا الانخفاض بشكل أساسي إلى نشاط التعدين الأقل من المتوقع في جمهورية الكونغو الديمقراطية وتعديل للأرقام من فترة النمو المرتفع خلال التعافي من جائحة كوفيد-١٩ في رواندا. ويعكس النمو النشاط الاقتصادي القوي في إثيوبيا الذي ارتكز على زيادة مستويات إجمالي الاستثمار الثابت منذ إبرام اتفاق السلام بين الحكومة وجبهة تحرير شعب تيغراي. ومن المتوقع أن يبلغ النمو في المنطقة دون الإقليمية ٥,٥ في المائة و٥,٩ في المائة في عامي ٢٠٢٤ و٢٠٢٥، على التوالي.

٥- وبسبب التحديات الأمنية والصعوبات على صعيد الحوكمة، انخفض النمو في غرب أفريقيا من ٣,٩ في المائة في عام ٢٠٢٢ إلى ٣,٦ في المائة في عام ٢٠٢٣، ومن المتوقع أن ينتعش لكي يبلغ ٣,٨ في المائة و٤,١ في المائة في عامي ٢٠٢٤ و٢٠٢٥ على

[٢] يستند التحليل الوارد في هذا القسم إلى الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم لعام ٢٠٢٤.

التوالي. وقد أدت الانقلابات العسكرية في المنطقة دون الإقليمية إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي، كما أدت إلى زيادة عدد المشردين داخليا، وأثرت سلبا على قطاعات مثل الصحة والتعليم.

٦- وانخفض معدل النمو في وسط أفريقيا من ٣ في المائة في عام ٢٠٢٢ إلى ٢,٥ في المائة في عام ٢٠٢٣. ويشير هذا التباطؤ إلى توجُّه نحو الانخفاض في أسعار السلع التي بلغت ذروتها في عام ٢٠٢٢، كما يشير إلى عدم اليقين الناجم عن التطورات التي حدثت في بعض البلدان بعد الانتخابات. ومع ذلك، من المتوقع أن يتسارع النمو ليبلغ ٣,١ في المائة في عام ٢٠٢٤ و٣,٧ في المائة في عام ٢٠٢٥، على التوالي، مدفوعا بالنمو القوي في الكاميرون والكونغو وبلدان أخرى.

٧- ونتيجة للانتعاش الاقتصادي الناتج عن استئناف الإنتاج في حقول النفط في ليبيا وانتعاش القطاع الأولي في المغرب، زاد النمو في شمال أفريقيا بشكل طفيف بين عامي ٢٠٢٢ و٢٠٢٣ مرتفعا من ١,٦ في المائة إلى ١,٨ في المائة. غير أن النزاع في السودان، الذي لا يزال في وضع بالغ الهشاشة، والضغوط المالية ومعدلات التضخم التي ما برحت ترتفع، يحدُّ من آفاق النمو في المنطقة دون الإقليمية.

الشكل الثالث:

نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حسب المنطقة دون الإقليمية، ٢٠٢٠-٢٠٢٥

(نسبة مئوية)

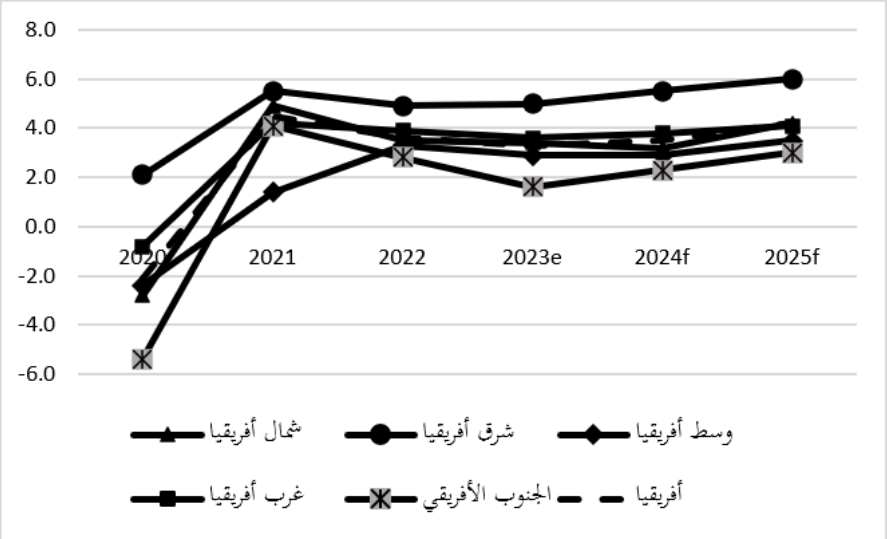

المصدر: *World Economic Situation and Prospects 2024*.

ملاحظة: e، تقديرات؛ f، تنبؤات.

٨- وظل الحفاظ على الانتعاش الاقتصادي لعام ٢٠٢١ يمثل تحديا في الجنوب الأفريقي، ويرجع ذلك أساسا إلى سحب الدعم المالي من قبل الجهات المانحة، وارتفاع

أسعار الفائدة، وضعف الإنتاج الزراعي، وتأثير تغير المناخ، وارتفاع العجز في الطاقة. وانخفض النمو الاقتصادي في المنطقة دون الإقليمية إلى ١,٦ في المائة في عام ٢٠٢٣، ولكن من المتوقع أن يرتفع إلى ٢,٣ في المائة في عام ٢٠٢٤، بقيادة الاقتصادات السريعة النمو في بوتسوانا وموريشيوس وموزامبيق. بيد أنه من المتوقع أن يستمر ارتفاع مستويات الدين العام، والأحوال الجوية السيئة، والقيود التي يعاني منها قطاع الطاقة والقيود اللوجستية، وارتفاع أسعار الفائدة، وضيق هامش المناورة المالي في جنوب أفريقيا، أكبر اقتصاد في المنطقة دون الإقليمية، في التأثير سلبا على النشاط الاقتصادي على الصعيد دون الإقليمي.

جيم- أداء مالي قاتم

٩- في عام ٢٠٢٣، تجاوز العجز المالي الأفريقي مستواه في عام ٢٠١٩ الذي بلغ ٤,٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، إذ بلغ ٤,٥ في المائة، ومن المتوقع أن يرتفع إلى ٥ في المائة في عام ٢٠٢٤.[٣] وقد أصبحت خدمة الديون أكثر تكلفة جرّاء استمرار الظروف المالية العالمية التقييدية، كما أن الظواهر الجوية الكارثية المنتظمة تتسبب في خسائر وأضرار كبيرة، وهو ما يزيد من تفاقم الضغوط المالية وغيرها من الضغوط. وقد ساء هذا الوضع أكثر بسبب بقاء متوسط نسبة الضريبة إلى الناتج المحلي الإجمالي دون مستواه في عام ٢٠١٩ الذي بلغ ١٥,٨ في المائة.[٤] ويعكس عجز المالية العامة زيادة في صافي تدفقات رؤوس المال إلى الخارج وضعف عائدات الصادرات، لا سيما في الاقتصادات الكثيفة الاستخدام للموارد.

١٠- وفي الجنوب الأفريقي، ارتفع العجز المالي إلى ٥,٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٣، كما هو مبين في الشكل الرابع، ومن المتوقع أن ينخفض في عامي ٢٠٢٤ و٢٠٢٥. وقد أعلنت حكومة جنوب أفريقيا، في بيان سياسة الميزانية متوسطة الأجل، أنها تتوقع أن يبلغ العجز المالي الوطني لعام ٢٠٢٤ نسبة ٤,٩ في المائة،[٥] وهو ما يعزى إلى أوجه القصور في تحصيل الضرائب، حيث إن المشاكل المتعلقة بتوليد الطاقة ورسوم الشحن بالسكك الحديدية تؤدي إلى إنتاجية اقتصادية محدودة، وانخفاض في المكاسب المتأتية من ارتفاع أسعار السلع الأساسية.

---

[٣] ما لم يُذكر خلاف ذلك، فإن التحليل الوارد في هذا القسم يستند إلى:
International Monetary Fund (IMF), *World Economic Outlook: Navigating Global Divergences*, and IMF, World Economic Outlook Database, October 2023 edition, available at www.imf.org/en/Publications/WEO/weo-database/2023/October

(تم الاطلاع عليه في ١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٣).

[٤] Organisation for Economic Co-operation and Development, African Tax Administration Forum and African Union, “Revenue statistics in Africa 2023” (2023).

[٥] South Africa, National Treasury, *Medium Term Budget Policy Statement 2023* (Pretoria, 2023).

١١- وبنسبة ٥,١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٣ كان العجز المالي في غرب أفريقيا هيكليا في طبيعته وناتجا عن الإنفاق المستمر على الهياكل الأساسية العامة والانخفاض في تعبئة الموارد المحلية.

١٢- وفي شمال أفريقيا، من المتوقع أن يستمر العجز المالي في الزيادة حتى عام ٢٠٢٤، بسبب أوجه العجز في الإيرادات الضريبية وارتفاع مدفوعات الديون، وسيتجاوز العجز في الجنوب الأفريقي وغرب أفريقيا في ذلك العام. ومنذ عام ٢٠٢٢، تميزت منطقة وسط أفريقيا بأنها المنطقة دون الإقليمية الوحيدة التي سجلت فائضا في الميزانية.

الشكل الرابع:

الأرصدة المالية في أفريقيا حسب المنطقة دون الإقليمية، ٢٠٢٠-٢٠٢٥ (النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

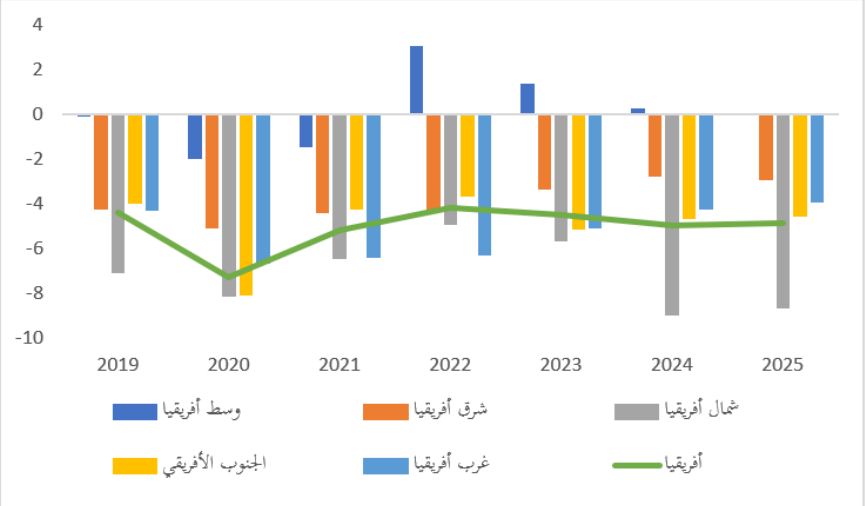

المصدر: حسابات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بالاستناد إلى:
International Monetary Fund (IMF), *World Economic Outlook: Navigating Global Divergences*, and IMF, World Economic Outlook Database, October 2023 edition, available at www.imf.org/en/Publications/WEO/weo-database/2023/October
(تم الاطلاع عليه في ١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٣).

١٣- وقد زادت الديون الأفريقية بنسبة ١٨٣ في المائة منذ عام ٢٠١٠ ، لتصل إلى ١,٨ تريليون دولار في عام ٢٠٢٢.[٦] وبحلول عام ٢٠٢٣ ارتفعت نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى ٦٥,٢ في المائة، ويعزى ذلك إلى تزايد احتياجات التمويل الناتجة عن ارتفاع فواتير واردات الأغذية والطاقة، وارتفاع تكاليف خدمة الديون، وانخفاض سعر الصرف، والمخاطر المرتبطة بتمديد خدمة الديون.[٧] وتشير التوقعات إلى أن الدين سيظل

[٦] United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), "A world of debt: regional stories – Africa".

[٧] حسابات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

أعلى من مستوى ما قبل الجائحة خلال الفترة ٢٠٢٣-٢٠٢٥، كما هو موضح في الشكل الخامس.

١٤- ورغم الاستقرار العام في مستويات الديون، لا تزال عدة بلدان أفريقية منخفضة الدخل إما في حالة مديونية حرجة أو معرضة بشدة لخطر المديونية الحرجة. فوفقا لصندوق النقد الدولي، بتاريخ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٣ ، كانت ٨ دول أفريقية في حالة مديونية حرجة في حين كانت ١٣ دولة معرضة بشدة لخطر المديونية الحرجة.[٨] وأدى ارتفاع تكاليف الاقتراض وارتفاع قيمة الدولار الأمريكي إلى زيادة عبء خدمة الديون المقومة بالعملات الأجنبية. ومما يثير قلقا كبيرا أن بعض البلدان قد تواجه صعوبة في تمديد التزاماتها قصيرة الأجل، بالنظر إلى أن السداد التراكمي لسندات اليورو المقرر في عامي ٢٠٢٤ و ٢٠٢٥ قد وصل إلى حوالي ٦ مليارات دولار.[٩]

الشكل الخامس:

إجمالي الدين الحكومي في أفريقيا حسب المنطقة دون الإقليمية، ٢٠٢٠-٢٠٢٥

(كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

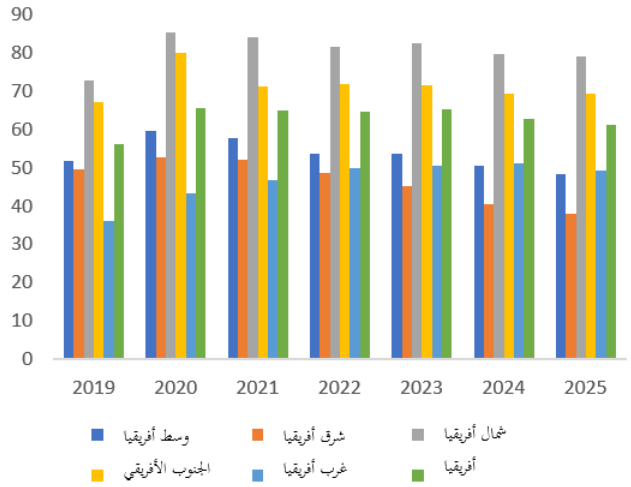

المصدر: حسابات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بالاستناد إلى:

International Monetary Fund (IMF), *World Economic Outlook: Navigating Global Divergences*, and IMF, World Economic Outlook Database, October 2023 edition, available at www.imf.org/en/Publications/WEO/weo-database/2023/October

(تم الاطلاع عليه في ١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٣)

[٨] IMF, "List of LIC DSAs for PRGT-eligible countries". متاح على الرابط التالي: www.imf.org/external/pubs/ft/dsa/dsalist.pdf (تم الاطلاع عليه في ٦ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٣).

[٩] IMF, *Regional Economic Outlook: Sub-Saharan Africa – Light on the Horizon?* (Washington, D.C., 2023).

١٥- وستعيق قيود التمويل قدرة الحكومات على تخصيص الموارد للاستثمار في التعليم والصحة والهياكل الأساسية المستدامة والانتقال الطاقوي، وعلى التعجيل بإحراز تقدم نحو تحقيق التنمية المستدامة.

دال- لا تزال معدلات التضخم مرتفعة نسبيا في معظم البلدان

١٦- لا تزال معدلات التضخم مرتفعة نسبيا في أفريقيا، ويعزى ذلك بصفة رئيسية إلى ضعف العملات المحلية، وارتفاع أسعار السلع الأساسية، وحالات انقطاع الإمدادات. ويقدر تضخم أسعار الاستهلاك في أفريقيا بنسبة ١٨,٣ في المائة في عام ٢٠٢٣، مرتفعا من ١٣,١ في المائة في عام ٢٠٢٢، كما هو مبين في الشكل السادس.[١٠] وفي بعض البلدان، لا يزال التضخم مرتفعا بصورة مستعصية، رغم الجهود التي تبذلها المصارف المركزية لرفع أسعار الفائدة الأساسية، وهو ما يعكس، من بين عوامل أخرى، تدني مصداقية السياسة النقدية والضعف الذي شاب نقل السياسة النقدية إلى الاقتصاد الحقيقي.

١٧- ومقارنة بالمناطق دون الإقليمية الأخرى، سجلت غرب أفريقيا وشمال أفريقيا (باستثناء السودان) أعلى متوسط لمعدلات التضخم في عام ٢٠٢٣، حيث بلغ المتوسط في المنطقتين ٢١,٥ في المائة و٢٠,٢ في المائة، على التوالي. وتعزى هذه المعدلات إلى حد كبير إلى معدلات تضخم كبيرة في غانا وسيراليون. ورغم انخفاض أسعار المواد الغذائية، لا يزال التضخم مرتفعا في معظم البلدان الأفريقية، ولكن من المتوقع أن يتباطأ بحيث يصل إلى ١٤,٥ في المائة و١٠,٦ في المائة في عامي ٢٠٢٤ و٢٠٢٥، على التوالي.

١٨- وبالنظر إلى فقدان العديد من العملات الأفريقية لقوتها مقابل الدولار، تفاقمت الضغوط التضخمية في القارة. فقد انخفضت قيمة الرند في جنوب أفريقيا بحوالي ١١ في المئة مقابل الدولار في العام الماضي، ما يجعلها أضعف العملات أداءً في الأسواق النامية.[١١] وانخفضت النايرا النيجيرية بنسبة ٥٥ في المائة في عام ٢٠٢٣،[١٢] بينما شهد الشلنغ الكيني أكبر انخفاض في ثلاثين عاما حيث انخفضت قيمته بنسبة ٢١ في المائة مقابل الدولار.[١٣]

(١٠) *World Economic Situation and Prospects 2024*

(١١) South African Reserve Bank, "Statement of the monetary policy committee", 25 January 2024

(١٢) Anthony Osae-Brown, "Naira set for worst year since 1999 with no rebound in sight", Bloomberg, 29 December 2023

(١٣) Eric Ombok, "Kenyan shilling's 21% tumble is biggest drop in 30 years", Bloomberg, 29 December 2023.

الشكل السادس:

متوسط معدلات التضخم في أفريقيا ومناطقها دون الإقليمية، ٢٠٢٠-٢٠٢٥

(نسبة مئوية)

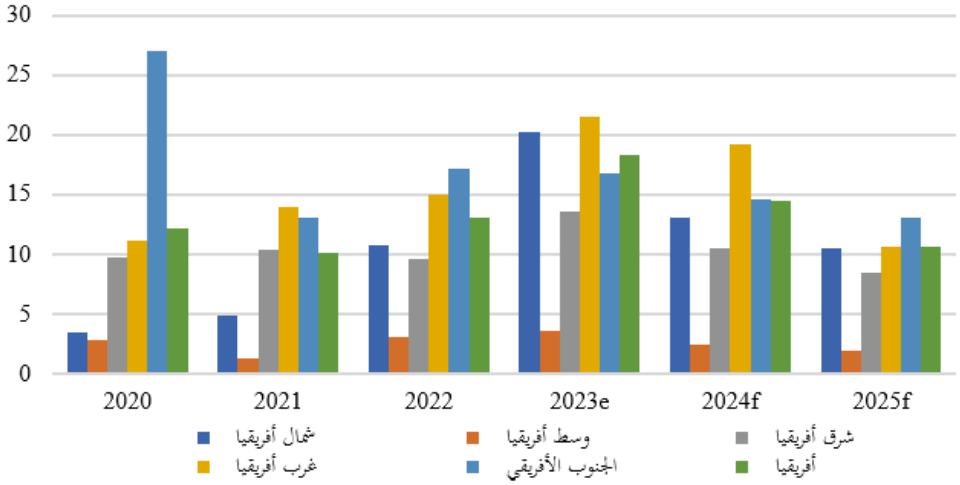

المصدر: *World Economic Situation and Prospects 2024*.

ملاحظة: e، تقديرات؛ f، تنبؤات.

ثانيا- التجارة والاستثمار

ألف- اتجاهات وفرص الاستثمار

١٩- لقد شهدت أفريقيا طفرة ملحوظة في الاستثمار المباشر الأجنبي في عام ٢٠٢١ حيث بلغ ما تلقته القارة ٨٣ مليار دولار، وتَمثَّل ذلك بشكل أساسي في صفقة واحدة داخل إحدى المؤسسات في جنوب أفريقيا مرتبطة بإعادة هيكلة كبرى للمؤسسة المعنية.[١٤] وبالتالي، فإن هذا الرقم لا يدل على انتعاش حقيقي، كما يتضح من مستوى الاستثمار المباشر الأجنبي في عام ٢٠٢٢ الذي انخفض إلى ٤٥ مليار دولار، على نحو ما هو موضح في الشكل السابع.[١٥]

٢٠- وتكشف تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي عن نمط ثابت في جميع المناطق دون الإقليمية باستثناء منطقة وسط أفريقيا التي تأخرت عن الركب بشكل ملحوظ، حيث سجلت تدفقا سلبيا قدره ٥٤٨ مليون دولار في عام ٢٠٢٢.[١٦] وقد كان شمال أفريقيا،

[١٤] UNCTAD, "Foreign direct investment: inward and outward flows and stock, annual", UNCTADstat، متاح على الرابط التالي: https://unctadstat.unctad.org/datacentre/dataviewer/US.FdiFlowsStock (تم الاطلاع عليه في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٣).

[١٥] المرجع نفسه.

[١٦] المرجع نفسه.

تقليديا، يشكل منطقة جاذبة للاستثمار المباشر الأجنبي. فقد برزت مصر كأفضل وجهة لاستثمار رؤوس الأموال في عام ٢٠٢٢، الأمر الذي يرجع إلى حد كبير إلى المشاريع الضخمة في مجال الهيدروجين الأخضر.[١٧] ولا يزال المستثمرون الأوروبيون، وعلى رأسهم المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وفرنسا ومملكة هولندا، بترتيب تنازلي، يمثلون أكبر حائزي أسهم الاستثمار المباشر الأجنبي في أفريقيا.[١٨] بيد أن الصين لا تزال تمثل مصدرا كبيرا للاستثمار المباشر الأجنبي، حيث أرسلت، حتى تاريخ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣، ما نسبته ٣٦,١ في المائة من استثمارها المباشر الأجنبي العالمي الصادر في ذلك العام إلى أفريقيا.[١٩]

الشكل السابع:

التدفقات السنوية للاستثمار المباشر الأجنبي حسب المنطقة دون الإقليمية الأفريقية، ٢٠٠١-٢٠٢٢ (بملايين الدولارات الأمريكية)

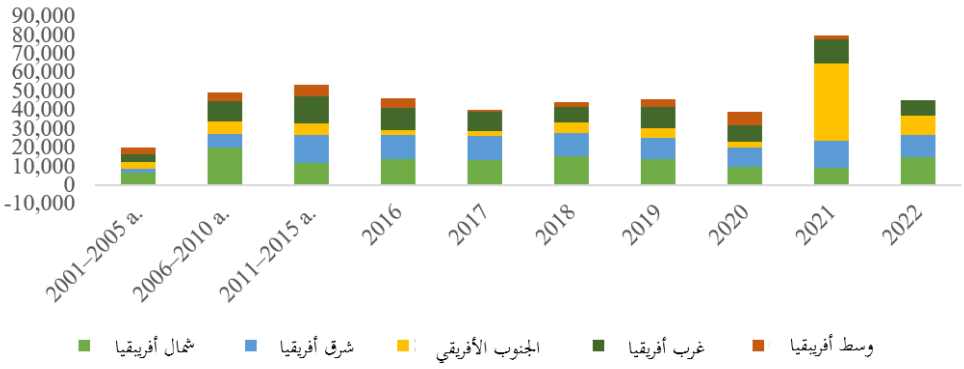

المصدر: United Nations Conference on Trade and Development, "Foreign direct investment: inward and outward flows and stock, annual", UNCTADstat. متاح على الرابط التالي: https://unctadstat.unctad.org/datacentre/dataviewer/US.FdiFlowsStock (تم الاطلاع عليه في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٣).

ملاحظة: a، متوسط.

٢١- وارتفعت قيمة المشاريع الجديدة التي أُعلنت في أفريقيا إلى ١٩٥ مليار دولار في عام ٢٠٢٢، وارتفع عددها إلى ٧٦٦ مشروعا.[٢٠] وتضم أفريقيا ٦ من أكبر ١٥ مشروعا من المشاريع الجديدة الضخمة (تلك التي تزيد قيمتها عن ١٠ مليارات دولار)

(١٧) Financial Times, "The fDi report 2023: global greenfield investment trends" (London, 2023).

(١٨) *World Investment Report 2023: Investing in Sustainable Energy for All* (United Nations publication, 2023).

(١٩) Seth O'Farrell, "Chinese outbound FDI boom signals 'new phase'", fDi Intelligence, 3 October 2023.

(٢٠) *World Investment Report 2023*

التي أُعلنت في عام ٢٠٢٢.[٢١] ولا تزال الصناعات الموجهة نحو الموارد تجتذب الحصة الأكبر من إعلانات المشاريع الجديدة، إلا أن الأنماط التي سادت مؤخرا تكشف عن تنوع متزايد ينطوي على التخلي عن المواد الخام والتحول نحو التصنيع والخدمات.[٢٢]

٢٢- غير أن توقعات تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي إلى أفريقيا تتسم بعدم اليقين بسبب ارتفاع التكاليف الرأسمالية، والتوترات الجيوسياسية، والحروب في أوكرانيا وقطاع غزة، وبوادر التباطؤ الاقتصادي العالمي.

٢٣- لذلك فإن تنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية تنفيذا كاملا يعد أمرا حيويا. إذ إن إنشاء سوق مشتركة تضم ١,٤ مليار شخص يمثل خيارا أكثر جاذبية للمستثمرين مقارنة بـ٥٤ بلدا منفردا. وينص البروتوكول المتعلق بالاستثمار الملحق بالاتفاق على معايير موحدة في جميع أنحاء القارة لتيسير وتشجيع الاستثمار وحماية المستثمرين، وتهيئة بيئة سياساتية متسقة ويمكن التنبؤ بها. وعلاوة على ذلك، تم استحداث آليات مختلفة في الاتفاق لتعزيز الاتساق، مثل وكالة استثمار أفريقية وجهات اتصال وطنية.

باء- لا تزال التجارة الأفريقية تواجه صعوبات

٢٤- كما هو موضح في الشكل الثامن، من المتوقع أن تنخفض المبادلات االتجارية الأفريقية في عام ٢٠٢٣، الأمر وهو ما يعكس تدفقات رأسمال صافية إلى الخارج وضعف عائدات التصدير، لا سيما في الاقتصادات كثيفة الاستخدام للموارد.[٢٣] وكما هو موضح في الشكلين التاسع والعاشر، فإن الصادرات فيما بين البلدان الأفريقية ستبلغ ١١٠ مليارات دولار فقط، رغم أنه من المتوقع أن يبلغ إجمالي الصادرات الأفريقية ٦٠٠ مليار دولار في عام ٢٠٢٣.[٢٤] وبالتالي، فإن الحاجة إلى التنفيذ الكامل للاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية واضحة.

[٢١] المرجع نفسه.

[٢٢] لمزيد من المعلومات، انظر، African Union Commission and Organisation for Economic Co-operation and Development, *Africa's Development Dynamics 2023* (Addis Ababa, African Union Commission; Paris, OECD Publishing, 2023).

[٢٣] حسابات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بالاستناد إلى:
IMF, Direction of Trade Statistics database.
Available at https://data.imf.org/?sk=9d6028d4- f14a- 464c- a2f2- 59b2cd424b85 (تم الاطلاع عليه في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٣)

[٢٤] المرجع نفسه.

الشكل الثامن:

إجمالي التجارة الأفريقية والنمو على أساس سنوي، ٢٠١٧-٢٠٢٣ (بملايين الدولارات الأمريكية والنسبة المئوية على التوالي)

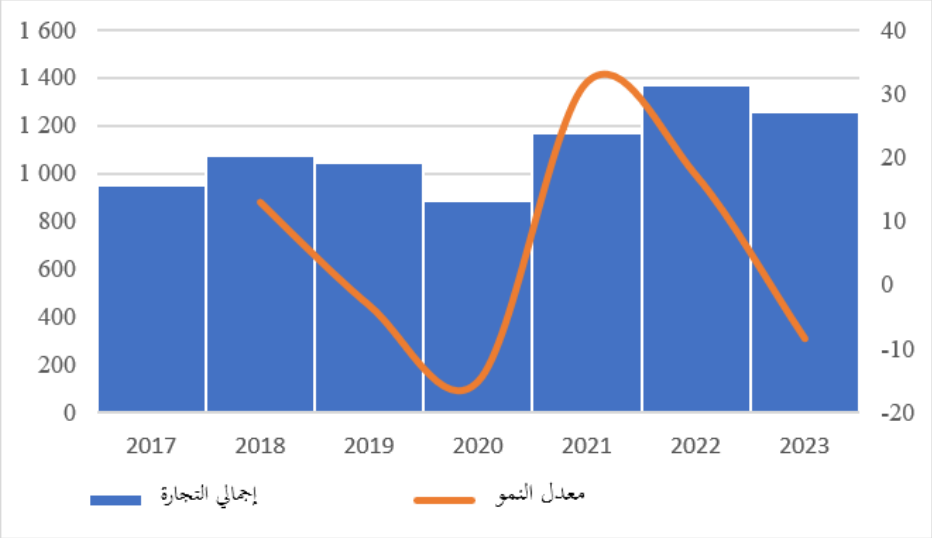

المصدر – حسابات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بالاستناد إلى:

IMF, Direction of Trade Statistics database.
Available at https://data.imf.org/?sk=9d6028d4- f14a- 464c- a2f2- 59b2cd424b85 (تم الاطلاع عليه في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٣)

ملاحظة: إجمالي التجارة هو مجموع الواردات والصادرات؛ تم تقدير قيم عام ٢٠٢٣ على أساس البيانات المتاحة حتى آب/أغسطس ٢٠٢٣.

الشكل التاسع:

قيمة الصادرات الأفريقية إلى العالم والصادرات إلى أفريقيا، ٢٠٠٠-٢٠٢٣

(بمليارات دولارات الولايات المتحدة)

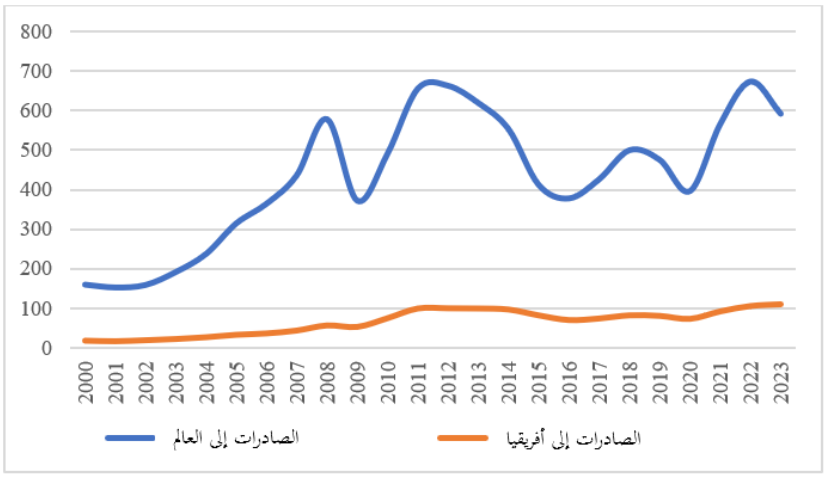

المصدر – حسابات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بالاستناد إلى:

IMF, Direction of Trade Statistics database.
Available at https://data.imf.org/?sk=9d6028d4- f14a- 464c- a2f2- 59b2cd424b85 (تم الاطلاع عليه في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٣)

ملاحظة: تم تقدير قيم عام ٢٠٢٣ على أساس البيانات المتاحة حتى آب/أغسطس ٢٠٢٣.

الشكل العاشر:

حصة الصادرات الأفريقية إلى أفريقيا من إجمالي الصادرات العالمية، ٢٠٠٠-٢٠٢٣ (نسبة مئوية)

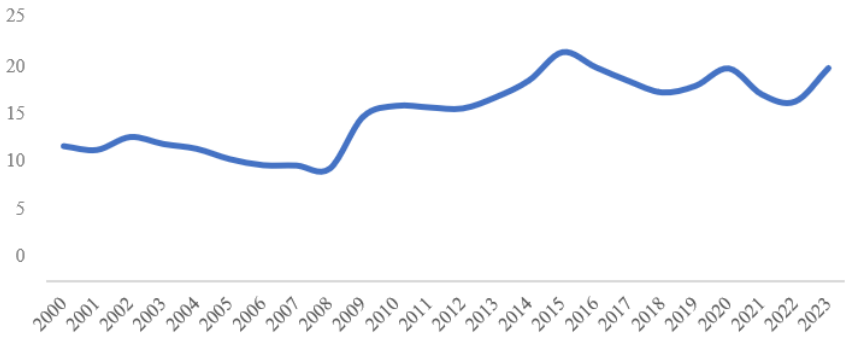

المصدر – حسابات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بالاستناد إلى:

IMF, Direction of Trade Statistics database.
Available at https://data.imf.org/?sk=9d6028d4- f14a- 464c- a2f2- 59b2cd424b85 (تم الاطلاع عليه في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٣)

ملاحظة: تم تقدير قيم عام ٢٠٢٣ على أساس البيانات المتاحة حتى آب/أغسطس ٢٠٢٣.

٢٥- واستمرت الواردات إلى أفريقيا في الزيادة وبلغت أعلى مستوى لها على الإطلاق عند ٦٩٨ مليار دولار في عام ٢٠٢٢ قبل أن تنخفض قليلا إلى ما يقدر بنحو ٦٦٦ مليار دولار في عام ٢٠٢٣.[٢٥] غير أن الواردات الأفريقية من داخل القارة لا تزال منخفضة، وهو ما يعرض القارة إلى الصدمات الخارجية.

جيم- لا تزال التجارة فيما بين البلدان الأفريقية تشكل مفتاح التنويع الاقتصادي

٢٦- في عام ٢٠٢٢، شكلت السلع الاستخراجية، وتحديدا منتجات الوقود نسبة ٤٢ في المائة من جميع الصادرات الأفريقية كما هو مبين في الشكل الحادي عشر.[٢٦] وبالإضافة إلى ذلك، شكلت الخامات والمعادن والمنتجات الغذائية ٦ في المائة و١١ في المائة على التوالي من الصادرات الأفريقية. وقد بقيت أفريقيا، بسبب تركيزها العالي على تصدير السلع الأساسية الخام، حبيسة ترتيب متدنٍّ فيما يتعلق بسلاسل القيمة الحيوية، ما جعلها تعتمد على بقية العالم في استيراد المنتجات المصنعة والنهائية.

٢٧- ولكن رغم ذلك، فإن الصادرات فيما بين البلدان الأفريقية تتسم بقدر أكبر من التوازن كما أنها تركز أكثر على السلع التي تحتل مرتبة أعلى في سلاسل القيمة الحيوية، كما هو مبين في الشكل الحادي عشر. ففي عام ٢٠٢٢، شكلت صادرات السلع المصنعة ٤٣ في المائة من جميع الصادرات البينية الأفريقية، ما أتاح لأفريقيا فرصة للتنمية ولتقليل اعتمادها على أطراف ثالثة.

[٢٥] UNCTAD, UNCTADstat. Available at https://unctadstat.unctad.org/EN/ (تم الاطلاع عليه في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٣).

[٢٦] يستند التحليل الوارد في هذا الفرع إلى بيانات مستمدة من :
UNCTAD, UNCTADstat. Available at https://unctadstat.unctad.org/EN/ (تم الاطلاع عليه في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٣).

الشكل الحادي عشر:

تكوين الصادرات الأفريقية، ٢٠٢٢ (بالنسبة المئوية)

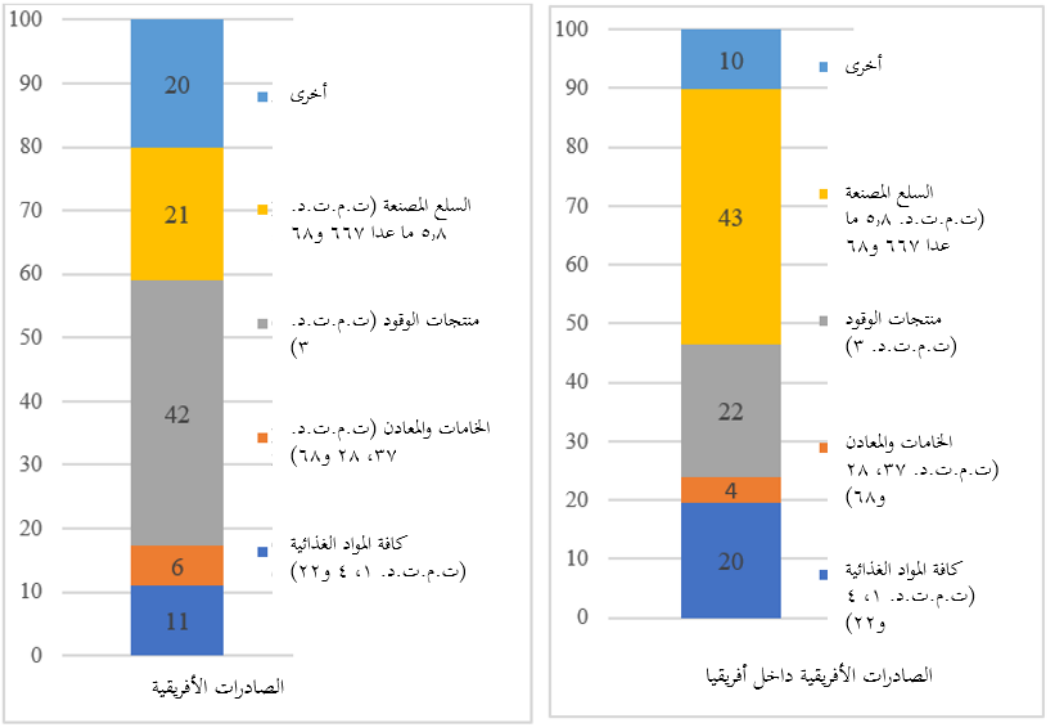

المصدر: حسابات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا استنادا إلى بيانات مستمدة من:

Source: ECA calculations based on data from United Nations Conference on Trade and Development, UNCTADstat. Available at https://unctadstat.unctad.org/EN/ (تم الاطلاع عليه في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٣).

اختصار: ت. م. ت. د.: تصنيف الأمم المتحدة الموحد للتجارة الدولية

ثالثا- الاتجاهات والتطورات الاجتماعية التي حدثت مؤخرا

٢٨- أدى تراكم الأزمات الناجمة عن جائحة كوفيد-١٩ والنزاعات والكوارث المرتبطة بالمناخ إلى انتكاسة طالت المكاسب التي تحققت على صعيد التنمية الاجتماعية والاقتصادية على مدى العقود الأخيرة. واليوم، تحتل أفريقيا الصدارة فيما يخص معدلات الفقر على الصعيد العالمي: ففي عام ٢٠٢٢، كان ٥٤,٨ في المائة من مجمل من يعانون من فقر يعيشون في أفريقيا.[٢٧] وفي عام ٢٠٢٠، سجلت أفريقيا زيادة بنسبة ١٦ في المائة (٢,٥ مليون نسمة) في عدد مهاجريها ، مقارنة بعام ٢٠١٥.[٢٨]

[٢٧] تقديرات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بالاستناد إلى بيانات من البنك الدولي.

[٢٨] تقديرات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بالاستناد إلى:

United Nations, Global Migration database. Available at https://population.un.org/unmigration/migrantstockbydestination.aspx (تم الاطلاع عليه في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٣).

ألف- تزايد مستويات الفقر والهشاشة

٢٩- ما فتئت الأزمات المتعددة التي تواجهها أفريقيا تطيل أمد وتُفاقم مستويات الفقر وعدم المساواة والبطالة. وتُقدر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن ٤٧٦ مليون شخص سيعيشون في فقر في أفريقيا في عام ٢٠٢٤، بزيادة قدرها ٧١ في المائة عن العدد المسجل في عام ١٩٩٠. وقد ارتفع عدد الأشخاص المعرضين للفقر بين عامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٣ بنسبة ٢٨ في المائة، كما هو موضح في الشكل الثاني عشر.[٢٩]

٣٠- ويؤدي هذا الاتجاه إلى تفاقم عدم المساواة بين الجنسين. فرغم أن بعض البلدان الأفريقية قد أحرزت بعض التقدم فيما يتعلق بالهدف ٥ من أهداف التنمية المستدامة، إلا أن معظم البلدان لا تزال بعيدة عن بلوغ هدف المساواة بين الجنسين بحلول عام ٢٠٣٠.[٣٠]

الشكل الثاني عشر:

اتجاهات الفقر والهشاشة في أفريقيا، ٢٠١٩-٢٠٢٤ (النسبة المئوية للسكان، المحور الأيسر؛ مئات الملايين من الناس، المحور الأيمن)

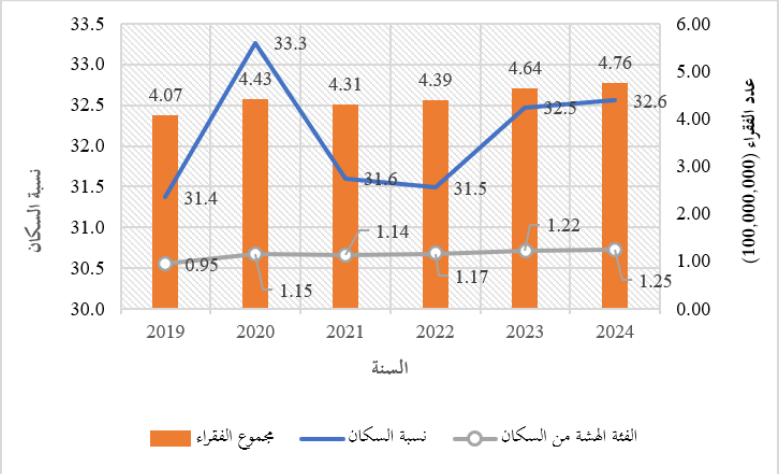

المصدر: حسابات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بالاستناد إلى بيانات من البنك الدولي:
World Bank, Poverty, and Inequality Platform. Available at https://pip.worldbank.org/home.(تم الاطلاع عليه في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٣).

ملاحظة: يجري تقدير حالة الفقر باستخدام الخط الدولي للفقر البالغ ٢,١٥ دولار، ويقاس التعرض للوقوع في براثن الفقر ببلوغ نسبة ٢٠ في المائة فوق الخط الدولي للفقر.

(٢٩) حسابات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بالاستناد إلى بيانات من البنك الدولي:
World Bank, Poverty and Inequality Platform. Available at https://pip.worldbank.org/home.(تم الاطلاع عليه في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٣).

(٣٠) لمزيد من المعلومات، انظر، Jeffrey D. Sachs and others, *Sustainable Development Report 2022: From Crisis to Sustainable Development – the SDGs as Roadmap to 2030 and Beyond* (Cambridge, United Kingdom, Cambridge University Press, 2022).

٣١- وتكشف تقديرات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن قدرة البلدان الأفريقية على التصدي بفعالية للفقر وعدم المساواة مقيدة بشدة بسبب الأثر المحدود للنمو الاقتصادي على الحد من الفقر. وفي أفريقيا، تتسم مرونة العلاقة بين النمو والفقر بالضعف، وهو ما يؤكد أن البلدان ذات المستويات المنخفضة من التنمية الأولية (أو معدلات الفقر الأولية المرتفعة) وأوجه التفاوت العالية تكون لديها عادة مرونة أقل في العلاقة بين النمو والفقر.

٣٢- وسيكون تغير المناخ أحد الأسباب الرئيسية التي تقف وراء الهجرة والفقر في أفريقيا. وسيكون نحو ١١٨ مليون شخص ممن يعيشون في فقر مدقع في القارة عُرضة للجفاف والفيضانات والحرارة الشديدة بحلول عام ٢٠٣٠، وقد تَفْقد أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ما يصل إلى ٣ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي بحلول عام ٢٠٥٠.[٣١] وفي غياب الاستثمار في نظم الإنذار المبكر، وخدمات الطقس والمناخ، وأنشطة التكيف مع المناخ، ستشهد أفريقيا باستمرار تباطؤا في نجاح جهودها الرامية إلى تخفيف حدة الفقر.

باء- السكان، والتوسع الحضري، والعمالة، والتعليم

٣٣- بحلول عام ٢٠٥٠، من المتوقع أن يبلغ عدد سكان العالم حوالي ٩,٨ مليار نسمة، وسيعيش أكثر من ضعف عدد سكان المناطق الريفية (البالغ ٣,١ مليار نسمة) في المناطق الحضرية (٦,٧ مليار).[٣٢] وتضم القارة ١,٤ مليار نسمة، ومن المتوقع أن يرتفع عدد سكانها إلى ٢,٩ مليار نسمة بحلول عام ٢٠٥٠.[٣٣] غير أن عدد سكان أفريقيا ينمو بوتيرة أسرع من قدرة القارة على استحداث فرص عمل لائقة. وكما هو موضح في الشكل الثالث عشر، نظرا للاتجاهات الديمغرافية واتجاهات التوسع الحضري في المنطقة، سيستمر حجم القوة العاملة الأفريقية في النمو على مدى السنوات الـ٢٥ القادمة.

[٣١] World Meteorological Organization, State of the Climate in Africa 2020 (Geneva, 2021)

[٣٢] حسابات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بالاستناد إلى:
United Nations, UN Population Division Data Portal. Available at https://population.un.org/dataportal/home. (تم الاطلاع عليه في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢٣).

[٣٣] حساب اللجنة الاقتصادية لأفريقيا استنادا إلى بيانات الأمم المتحدة.

الشكل الثالث عشر:

حصة السكان الذين يعيشون في المناطق الحضرية في أفريقيا، ١٩٥٠-٢٠٢٠

(عدد البلدان)

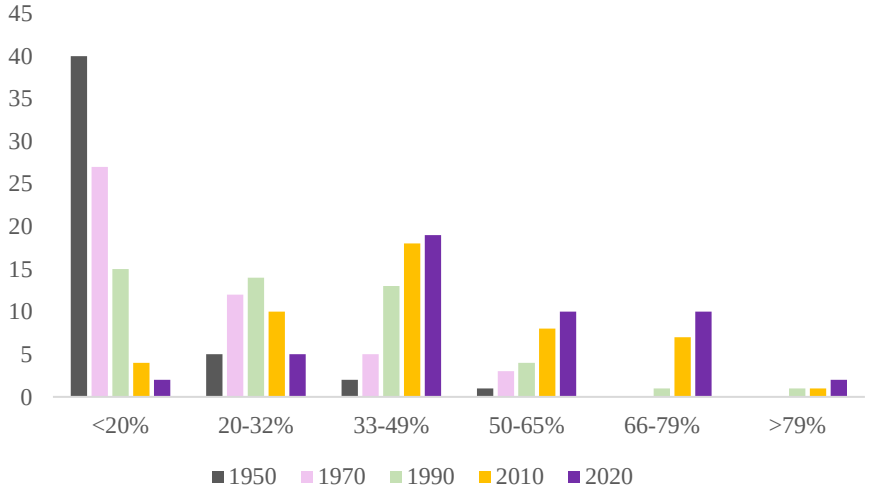

المصدر: حسابات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا استنادا إلى:
Sahel and West Africa Club, "Africapolis". Available at https://africapolis.org/en (تم الاطلاع عليه في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٣)

٣٤- وما برحت معدلات البطالة ترتفع في أفريقيا منذ عام ٢٠٢٠، حيث يعاني ما يقرب من ١٣ مليون شاباً حاليا من البطالة.[٣٤] وتتسم أسواق العمل الأفريقية على نطاق واسع بانتشار الاقتصاد غير الرسمي، والعمالة الفقيرة، والعمالة الناقصة، وتفشي انخفاض إنتاجية العمل. وتبلغ نسبة ما يمثله الاقتصاد غير الرسمي ما يقرب من ٨٣ في المائة من العمالة في أفريقيا.[٣٥] وفي المناطق الحضرية الأفريقية، يوجد أكثر من ٨٠ في المائة من الوظائف في الاقتصاد غير الرسمي.[٣٦] وتعني هذه النسبة العالية للاقتصاد غير الرسمي أن حصة متزايدة من النشاط الاقتصادي تجري دون تنظيم أو رقابة.

٣٥- وتعاني أفريقيا من معدلات بطالة مرتفعة هيكليا، تعزى إلى حد كبير إلى سياسات التعليم غير الفعالة التي تؤدي إلى نقص في المهارات بين الشباب وعدم التوافق بين المهارات والوظائف. ويمكن المساعدة على معالجة هذا التنافر والتصدي للفقر وعدم المساواة والعمالة غير الرسمية إذا تمت صياغة عقود اجتماعية جديدة في البلدان الأفريقية، بما في

(٣٤) International Labour Organization (ILO), "African youth face pressing challenges in the transition from school to work", 10 August 2023.

(٣٥) ILO, Concept note for the policy dialogue "Informal economy in Africa: which way forward? Making policy responsive, inclusive and sustainable", held in Victoria Falls, Zimbabwe, on 10 and 11 May 2022.

(٣٦) Melis Guven and Raphaela Karlen, "Supporting Africa's urban informal sector: coordinated policies with social protection at the core", World Bank blog, 3 December 2020.

ذلك من خلال إدخال تحسينات على قطاع التعليم لجعله في المتناول أكثر من حيث التكلفة وتيسير الالتحاق به وفعاليته.

رابعا- تأثير تنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية

٣٦- تشير التقديرات إلى أن التنفيذ الكامل للاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية سيزيد التجارة فيما بين البلدان الأفريقية بنحو ٣٥ في المائة بحلول عام ٢٠٤٥ ويفيد جميع القطاعات الاقتصادية الرئيسية.[٣٧] فمن المتوقع أن تزداد التجارة فيما بين البلدان الأفريقية في الأغذية الزراعية والخدمات والصناعة بنحو ٥٤ و٣٨ و٣٦ في المائة على التوالي، مقارنة بنسبة ١٩ في المائة في مجالي الطاقة والتعدين، كما هو مبين في الشكل الرابع عشر.[٣٨] ومن ثم، من المتوقع أن يساعد الاتفاق أفريقيا ليس فقط على التصنيع بل أيضا على تقليل اعتمادها على الطاقة والتعدين.

الشكل الرابع عشر:

التغيرات المتوقعة على التجارة فيما بين البلدان الأفريقية بحلول عام ٢٠٤٥ عقب تنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، حسب القطاع (النسبة المئوية للتغير مقارنة بالسيناريو دون تنفيذ)

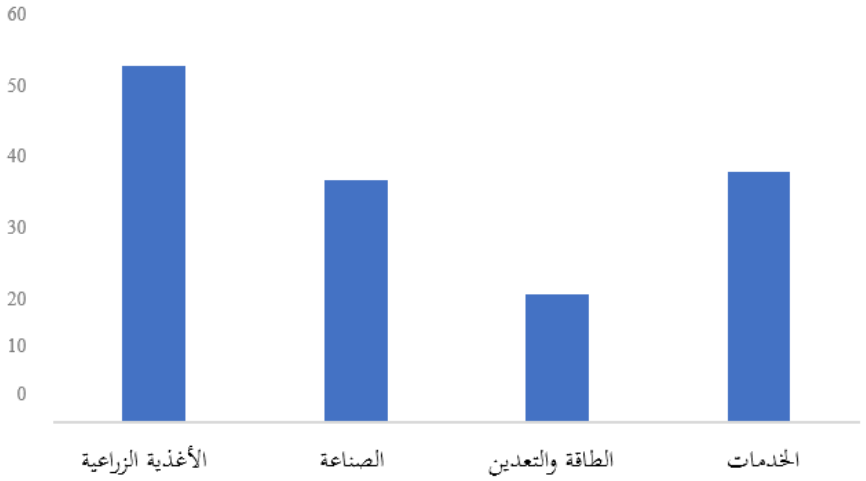

المصدر: ECA and Centre d'études prospectives et d'informations internationales, “Country-level implications of the AfCFTA Agreement’s implementation on inequality and poverty” (forthcoming).

٣٧- وتهيمن السلع المصنعة حاليا على التجارة فيما بين البلدان الأفريقية. ويمكن للاتفاق أن يساعد أفريقيا على تقليل اعتمادها على الواردات المصنعة، بالنظر إلى أن

(٣٧) ECA and Centre d’études prospectives et d’informations internationales, “Greening the Implementation of the African Continental Free Trade Area Agreement” (forthcoming).

(٣٨) ECA, “Country-level implications of the AfCFTA Agreement’s implementation on inequality and poverty” (forthcoming).

الأغذية الزراعية والصناعة تشكلان الجزء الأكبر من المكاسب الأفريقية المحتملة بموجب الاتفاق.

ألف- الفقر وعدم المساواة

٣٨- تشير نتائج دراسة أجرتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى أن تنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية يمكن أن يؤدي إلى الحد بدرجات متفاوتة من الفقر وعدم المساواة في جميع البلدان المشمولة بعيّنة الدراسة. وتشير النتائج أيضا إلى أن الاتفاق سيفيد عددا أكبر نسبيا من سكان المناطق الحضرية، وأن الرجال سيستفيدون نسبيا أكثر من النساء. ولذلك ينبغي اتخاذ تدابير محددة لتشجيع إدماج النساء والشباب في التجارة، بدءا بالمفاوضات الجارية بشأن البروتوكول المتعلق بالمرأة والشباب في التجارة الملحق بالاتفاق، وإدماج النساء اللائي يمارسن التجارة للالتحاق بالقطاع الرسمي، وتحسين فرص الحصول على التمويل. ومن شأن توفير التعليم الجيد للشباب والنساء أن يساعدهم على الحصول على الوظائف التي ستنشأ نتيجة لتنفيذ الاتفاق.

باء- السياسات المناخية

٣٩- تعاني أفريقيا من بعض أسوأ آثار تغير المناخ رغم أنها لم تساهم سوى بحوالي ٧ في المائة فقط من إجمالي انبعاثات غازات الدفيئة العالمية في عام ٢٠٢٠،[٣٩] وقد أدى الاحترار المستمر إلى المزيد من نوبات الجفاف والفيضانات المتكررة والشديدة، ما أدى إلى انخفاض الإنتاجية الزراعية وزيادة الهجرة. ومن المتوقع أن تتصاعد انبعاثات غازات الدفيئة الأفريقية بشكل أسرع نسبيا في العقود القادمة. ويمثل تنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية فرصة لم يسبق لها مثيل لأفريقيا لكي تأخذ بالتصنيع، بيد أنه يثير القلق من أن انبعاثات غازات الدفيئة الأفريقية يمكن أن تشهد زيادة أكبر نتيجة لذلك.

٤٠- غير أن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أكدت في دراسة أجريت مؤخرا أن للاتفاق آثارا معزِّزة للتجارة وسلطت الضوء على التوسع في التجارة الذي يمكن تحقيقه دون إحداث زيادة كبيرة في ضغوط تغير المناخ.[٤٠]،[٤١]

---

(٣٩) ECA and Centre d'études prospectives et d'informations internationales, "Greening the Implementation of the African Continental Free Trade Area Agreement".

(٤٠) ECA and Centre d'études prospectives et d'informations internationales, "Greening the Implementation of the African Continental Free Trade Area Agreement".

(٤١) للحصول على معلومات حول نقل التكنولوجيا والتنويع الاقتصادي في سياق تغير المناخ وتنفيذ الاتفاق، انظر، World Trade Organization, "Climate change adaptation and Africa: the role of trade in building agricultural resilience", Trade and Climate Change Information Brief No. 5 (Geneva, 2022); and United Nations Industrial Development Organization, "Trade, economic diversification and sustainable development: impact stories" (Vienna, 2019).

خامسا- توقعات النمو على المدى المتوسط في ظل المخاطر وأوجه عدم اليقين

٤١- من المتوقع أن يؤثر ارتفاع مستويات الديون، وتزايد تكاليف الاقتراض، والانخفاض المستمر لمستويات الاستثمار، وضعف التجارة العالمية، وتصاعد المخاطر الجيوسياسية، على النمو العالمي في الأجلين القصير والمتوسط، مع ما ينطوي عليه ذلك من تأثيرات كبيرة على أفريقيا. ومن الممكن أن يؤدي تباطؤ الانتعاش الاقتصادي العالمي إلى تقويض النمو الاقتصادي في القارة، نظرا لانخفاض الطلب العالمي على الصادرات الأفريقية وتدني تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي. ورغم تشديد السياسات النقدية، فإن الضغوط التضخمية آخذة في الارتفاع، ويرجع ذلك بصورة رئيسية إلى تقلب أسعار السلع الأساسية وآثار تغير المناخ المرتبطة بضعف الأداء الزراعي والجفاف والفيضانات وغيرها من المخاطر. ويمكن أن يؤدي انسحاب الاتحاد الروسي من مبادرة النقل الآمن للحبوب والمواد الغذائية من الموانئ الأوكرانية والهجمات الأخيرة على مرافق الحبوب في أوكرانيا إلى حدوث اضطرابات في الإمدادات وإلى زيادة في أسعار الحبوب. ومن شأن ارتفاع أسعار السلع الأساسية والتعطل المتكرر للإمدادات أن يزيد من تفاقم حجم الأزمات الغذائية وحدتها في أفريقيا، لا سيما في شرق أفريقيا ومنطقة الساحل.

٤٢- وقد أدى عدم الاستقرار السياسي، الذي تجلَّى بصفة خاصة في الانقلابات ومحاولات الانقلاب التي جرت مؤخرا، إلى زيادة عدد البلدان الأفريقية المصنفة على أنها هشة. ومن شأن تفشي التشرذم الجيوسياسي أن يزيد من عدم الاستقرار السياسي، ويقوض بالتالي التكامل الإقليمي والتعاون فيما بين البلدان الأفريقية.

٤٣- كما أن إطالة أمد تشديد الأوضاع المالية العالمية من شأنه أن يؤدي إلى مزيد من التدني في قيمة العملات المحلية، وإلى تزايد تكاليف خدمة الديون، وتقييد الإنفاق على التنمية. ويمكن أن يؤدي ارتفاع تكاليف الاقتراض الناجم عن ذلك إلى مفاقمة القيود المفروضة على التمويل في أفريقيا، بالنظر إلى أن المزيد من البلدان معرضة لخطر المديونية الحرجة أو هي بالفعل في حالة مديونية حرجة. ويمكن أن يؤدي انخفاض قيمة العملات المحلية إلى زيادة الضغوط التضخمية، وهو ما يتطلب من السلطات النقدية تشديد سياستها بصورة أقوى، الأمر الذي يزيد من خطر حدوث تباطؤ اقتصادي ويقوض النمو المتوسط الأجل في القارة وقدرة النظام المالي على تحمُّل الضغوط المالية السائدة.

سادسا- خاتمة وتوصيات في مجال السياسة العامة

٤٤- يواجه واضعو السياسات تحديات حرجة في تحقيق التوازن بين دعم النمو وزيادة الاستثمارات العامة الاستراتيجية، من ناحية، والحفاظ على استدامة المالية العامة وإعادة بناء الاحتياطات المالية، من ناحية أخرى. وبدون تسريع كبير للنمو الاقتصادي واتخاذ تدابير محددة الهدف لمكافحة الضغوط التضخمية السائدة وآثار تغير المناخ، ودعم سبل كسب العيش، وتعزيز الحماية الاجتماعية، والتخفيف من حدة الفقر، سيظل الانتقال المستدام أمرا بعيد المنال في أفريقيا.

٤٥- ولتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتنفيذ خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: ''أفريقيا التي نصبو إليها''، يجب تعبئة المزيد من الموارد المحلية لدعم السلع والخدمات العامة. ولدى العديد من البلدان القدرة على تعزيز نسب ضرائبها إلى الناتج المحلي الإجمالي بما يصل إلى ٩ نقاط مئوية من خلال تحسين نظمها الضريبية ودعم تقوية مؤسساتها العامة، بما يمكنها من تقديم الخدمات الحكومية الأساسية.[٤٢] ولذلك، يجب على البلدان أن تعزز تعبئة الموارد المحلية من خلال بناء القدرات، وتقوية المؤسسات، وتشجيع الإصلاح في مجالات مثل المساءلة ونظم المشتريات الوطنية وإدارة الديون. ويمكن أن يساعد استخدام التكنولوجيا الرقمية في الحد من تجنب دفع الضرائب، والتهرب الضريبي والفساد. وستتمكن الحكومات أيضا من زيادة الإيرادات بفرض المزيد من الضرائب التصاعدية على الدخل والثروة، كما ستعزز كفاءة الإنفاق المالي عن طريق تحسين كفاءة الإعانات المالية واستهداف برامج الحماية الاجتماعية بصورة أكثر تحديدا.

٤٦- ويمكن أن يُسهم فرض ضرائب بيئية في إحداث التحول في أفريقيا، بالنظر إلى ما يتيحه من إمكانية لتوسيع القاعدة الضريبية وحفز الابتكار التكنولوجي عن طريق تشجيع الإنتاج الأكثر ملاءمة للبيئة ودعم القطاعات الإنمائية التي تعاني تقليديا من نقص التمويل، مثل الصحة والتعليم والبيئة. ويجب دمج سياسات مكافحة تغير المناخ في الإنفاق العام من خلال اعتماد ميزانيات خضراء وسياسات مالية أوسع نطاقا، بما يشمل تسعير الكربون وإلغاء دعم الوقود الأحفوري.

٤٧- ويعوق ارتفاع تكلفة الديون قدرة الدول الأفريقية على مواجهة الصدمات في المستقبل أو تخصيص الموارد للتنمية الاقتصادية. ولمعالجة عبء الديون، يجب تنفيذ آليات تمويل ابتكارية، مثل مقايضة الديون، لمساعدة الحكومات التي لا تملك سوى فرص محدودة للحصول على المنح التقليدية، أو لتخفيف عبء الديون. فمبادلة الديون بإجراءات

(٤٢) Vitor Gaspar, Mario Mansour and Charles Vellutini, "Countries can tap tax potential to finance development goals", IMF blog, 19 September 2023.

التكيف مع تغير المناخ وتحويل الديون إلى التزام بصون البيئة يمكن أن يساعد على تحرير موارد مالية تتيح للحكومات تحسين قدرتها على الصمود دون التسبب في نشوب أزمة مالية أو التضحية بالإنفاق على الأولويات الإنمائية الأخرى. بيد أنه، مع تزايد عدد البلدان التي تعاني من مديونية حرجة أو المعرضة لها، يتعين اتخاذ تدابير لتخفيف عبء الديون وإعادة هيكلتها لتفادي أزمات الديون الوخيمة التي تحمل في طياتها مخاطر طويلة الأمد للتنمية.

٤٨- ويتمثل الانتقال العادل في الاستبدال السلس للوضع الحالي بحالة مستقبلية تكون فيها جميع فرص العمل مستدامة بيئيا وذات جودة عالية، ويجري في ظلها القضاء التام على الفقر وتنعم فيها المجتمعات بالرفاه والقدرة على الصمود.[٤٣] ويجب على أفريقيا أن تستفيد من التوجهات العالمية الحالية، بما فيها الانتقال إلى الطاقة المتجددة وإذكاء الوعي مجددا بأهمية المعادن ذات الأهمية البالغة، بالنظر إلى أنها تتيح بارقة أمل لاجتذاب الاستثمار المباشر الأجنبي وتعزيز فرص العمل والدخل من خلال الثروات الطبيعية الغنية وسلاسل التوريد المحلية وقدرات التجهيز والتصنيع في القارة.

٤٩- ورغم الاعتراف على نطاق واسع بالإمكانات غير المستغلة لأفريقيا، فمن الأهمية بمكان إثبات جدوى وربحية مشاريع محددة، ربما من خلال تحليلات مفصلة للسوق، وتقييمات للمخاطر، وتوقعات مالية واقعية، لاجتذاب المستثمرين المحتملين. ويشكل الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية قناة حيوية لتحقيق ذلك الغرض. ورغم التحديات المالية والسياسية الملحة التي تواجه المنطقة، ينبغي تعزيز تنفيذ الاتفاق والتعجيل به من أجل إطلاق العنان للتنمية.

٥٠- وسيساعد الإصلاح الهيكلي على إنعاش النمو وتعزيز القدرة على الصمود، وهو أمر ضروري لتعزيز فعالية السياسات المالية والنقدية المتبعة لاحتواء التضخم. وينبغي للبلدان الأفريقية أن تزيل الجمود الهيكلي وأن تستثمر في القطاعات الإنتاجية والهياكل الأساسية ورأس المال البشري لاحتواء الضغوط التضخمية على نحو مستدام والحد من آثار الصدمات الخارجية في المستقبل. وينبغي لها كذلك أن تعتمد تدابير تهدف إلى الحد من تأثير صدمات العرض، من خلال زيادة التنويع وتطوير القطاع المالي، بما في ذلك توافر الأدوات المالية الموجهة خصيصا نحو تمويل الأنشطة المناخية.

٥١- ولا بد من إعطاء الأولوية للقدرة الإنتاجية بوصفها محور التركيز الرئيسي لكافة الاستراتيجيات الإنمائية. ولتعزيز القدرة الإنتاجية والتعجيل بالانتقال إلى الطاقة الخضراء، ستحتاج البلدان إلى سياسات صناعية قوية وجيدة التصميم وحسنة التمويل لكي تتصدى

(٤٣) للاطلاع على تعاريف ''الانتقال العادل''، انظر صفحة ''منظمة ٣٥٠ أفريقيا'' على شبكة الإنترنت، https://350africa.org/just-transition-a-position-paper/.

لتغير المناخ. وينبغي للحكومات أن تشجع على نحو مطرد البحث والتطوير المحليين وأن تدعم الصناعة التحويلية وإضافة القيمة والاستثمار في العلم والتكنولوجيا. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي لها أن تدعم الابتكار المخفِّض للكربون والاستثمار العام والخاص لتعزيز الانتقال الطاقوي. وسيكتسي تعزيز نظم الابتكار والقدرة الاستيعابية أهمية حاسمة لتوليد مصادر جديدة ومستدامة للنمو الاقتصادي والعمالة، وتنويع هياكل التصدير، وتسريع عملية الانتقال المستدام. ويجب على البلدان الأفريقية أن تضاعف جهودها لبناء القدرات المؤسسية وتنفيذ سياسات صناعية وابتكارية ذات أهداف محددة جيدا.

٥٢- ويجب الاستعانة بنُهج بحثية ابتكارية لتحديد الأسباب الجذرية لأوجه القصور في السياسات الاقتصادية فيما يتعلق بتحقيق النتائج المتوقعة لاستحداث فرص العمل والحد من الفقر. ولتحقيق انتقال عادل، يجب على الإصلاحات المتبعة في سياسات الإنفاق الاجتماعي أن تتصدى لتنامي القطاع غير الرسمي الحضري.

٥٣- وينبغي للحكومات أن تفي بالتزامها بصياغة عقود اجتماعية جديدة تكفل المساواة في الحقوق والفرص للجميع مع إدماج العمالة والاستدامة والحماية الاجتماعية في خططها وأهدافها الإنمائية. ويمكن أن يمثل قطاع التعليم نقطة دخول ذكية لمعالجة جميع أهداف التنمية المستدامة. لذا ينبغي للبلدان الأفريقية أن تُعجل بجهودها لتحقيق الهدف ٤ المتعلق بالتعليم الجيد على الوجه الأكمل، من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بحلول عام ٢٠٣٠.